

أثر قاعدة 51-49 على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر

دراسة قياسية للفترة 2000-2015

د. دبوش عبد القادر جامعة قالمة - الجزائر

د. بييري نورة جامعة قالمة - الجزائر

المخلص:

يشهد الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية متزايدة على الصعيد العالمي، حيث قدمت العديد من الأطروحات النظرية مختلف الإسهامات الإيجابية التي يحملها للدول المضيفة من خلال عديد القنوات. وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر قاعدة 51-49 على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة 2000-2015. حيث دلت النتائج على أنه لا يوجد أي تأثير معنوي لقاعدة 51-49 على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر، الدول المضيفة، قاعدة 51-49، محددات.

Abstract;

Foreign direct investments have known an increased importance in the worldwide economy. Theoretical approaches highlight the positive externalities foreign direct investments generate in the beneficiary economy through different channels. This study examines the impact of the 51-49 rule on Algerian foreign direct investment inflows for the 2000-2015 period. Our results provide that 51-49 rule hasn't a significant impact on foreign direct investment flows into Algeria.

Key Words;

Foreign direct investment, host countries, 51-49 rule, determinants.

مقدمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية في الدول المضيفة، كما يعتبر عنصر أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية بحسب العديد من الأطروحات الاقتصادية. ولهذا سعت وتنافست معظم دول العالم لاستقطابه ومحاولة توجيهه نحو مختلف القطاعات الاقتصادية، هذه السياسات كانت ناجحة في بعض بلدان العالم حيث زادت تدفقاته إليها بشكل ملحوظ، بينما لم تلقى النجاح المطلوب في بلدان أخرى، وظلت تدفقاته إليها محتشمة مقارنة بدول أخرى، أو ظلت تدفقاته متجهة نحو الصناعات الاستخراجية.

لهذا عملت الجزائر منذ بداية تسعينيات القرن الماضي على تهيئة مناخ مناسب لجذب أكبر قدر من هذا الاستثمار، غير أن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 حمل معه نص قاعد 51-49، الذي اعتبره الكثير من المحللين ورجال الأعمال عامل مثبط لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، بينما أكدت السلطات الجزائرية أن هذه القاعدة ليس الهدف منها إعطاء أفضلية للمستثمر المحلي مقرنة بالأجنبي، بل تأتي في إطار فلسفة تفضيلية لنمط معين لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر والمعروف بتسمية الاستثمار المشترك.

1. مشكلة الدراسة

تبعاً للعرض السابق تتضح لنا مشكلة الدراسة التي يمكن صياغتها في التساؤل التالي:
هل يوجد تأثير لقاعدة 51-49 على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر للفترة 2000-2015؟

2. فرضية الدراسة

للإجابة على التساؤل المطروح ندرج الفرضية التالية:
لا يوجد تأثير لقاعدة 51-49 على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر للفترة 2000-2015؟

3. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أن تهيئة مناخ للاستثمار الأجنبي المباشر تشكل حجر الزاوية في زيادة تدفقاته إلى الدول المضيفة، وبالتالي يتوجب على صناعات السياسات الاقتصادية محاولة معرفة الأثر الذي لعبته قاعدة 51-49 على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للجزائر، بهدف صياغة سياسات تساعد جذبه، وإزالة العقبات التي تثبط تدفقاته.

4. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- تحديد الأشكال المختلفة التي يمكن أن يدخل بها المستثمر الأجنبي للدول المضيفة،
- إبراز واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قبل تطبيق قاعدة 51-49 وبعدها،
- إعداد نموذج قياسي لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يسمح لنا بمعرفة وجود تأثير لقاعدة 51-49 على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها من عدمه.

5. منهج الدراسة

اتبع الباحثان لإيجاز هذه الدراسة منهجين: أولهما، المنهج الوصفي التحليلي الذي يسمح لنا بدراسة شكل دخول الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة والعوامل المؤثرة فيه. وثانيهما، المنهج الاستقرائي بهدف الكشف عن الأثر المحتمل لقاعدة 51-49 على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر وذلك من خلال أساليب القياس الاقتصادي.

1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

1.1 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر تعريفات متعددة، وكل تعريف يختلف عن الآخر، من حيث الزاوية التي ينظر بها إليه والغرض منه. وكذا تعدد مصادره، أشكاله وآثاره على الدول المضيفة. حيث عرف Hymer الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "حركة دولية لرأس المال الخاص على المدى الطويل بحيث يكون المستثمر يراقب مباشرة المؤسسة الأجنبية" (Hymer, 1960, p 11). وعرفه Kojima بأنه: "التحركات في رأس المال الهادفة بشكل أساسي إلى السيطرة على إدارة وأرباح مؤسسات الأعمال الأجنبية" (Kojima, 1982, p 52). بينما يعرفه Kindelberg بأنه: "عبارة عن حركة لرأس المال تنطوي على مراقبة دائمة". (Kindelberg, 1971, p 16).

وعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "استثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي، أو الشركة الأم) وذلك في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركات الأجنبية) (UNCTAD, 2009, p 243). أما منظمة التجارة العالمية WTO فتري أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتحقق عندما يقوم أحد المستثمرين من بلد ما (الدولة الأم) بامتلاك موجودات في بلد آخر (البلد المضيف) مع نية إدارة تلك الموجودات (WTO, 1996). ووفقا لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي IMF يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "ذلك النوع من أنواع الاستثمار عبر الحدود الذي يرتبط بمقيم في اقتصاد ما يتمتع بالسيطرة أو درج عالية من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر" (IMF, 2009, p 100).

من خلال هذه التعريفات المقدمة، يمكن أن نخلص إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار في المشاريع المنتجة ومشاريع قطاع الخدمات، الذي يعمل على تحويل رأس المال سواء كان في شكل نقدي أو في شكل عيني منقول، وكذا تحويل التقنية العالية في الإنتاج والمعارف الإدارية والتنظيمية والتسويقية إلى دولة أخرى غير دولته الأصلية.

2.1 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال متعددة ومتنوعة، ولكل نوع خصائص مميزة له، وأهمية خاصة به. ولذلك فإن هناك تباين في عملية اختيار الأنواع من وجهة نظر المستثمر، أو البلد المضيف. وإن التفضيل بين الأشكال يعتمد على وضعية البلد المستثمر أو المضيف. ويرجع هذا التباين إلى عوامل مرتبطة بطبيعة البلدان المضيضة من حيث فلسفة النظام السياسي، ودرجة النمو الاقتصادي، والأهداف التي تسعى هذه البلدان إلى تحقيقها من خلال الاستثمار الأجنبي. كما أن شكل وحجم الجهة القائمة بالاستثمار يكون له أثر في اختيار شكل ونوع الاستثمار الأجنبي المباشر، فظلا عن التباين في حجم الشركة ومدى دولية نشاطها وأنواع المنتجات والخدمات والأهداف التي تسعى إليها، وإلى البيئة الاستثمارية السائدة في البلدان المضيضة. كما يعود هذا التباين أيضا إلى خصائص النشاط الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات، ودرجة المنافسة في أسواق الدول المضيضة (الزبيدي، 2008، ص 11).

ويمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب ملكية المشروعات إلى:

• الاستثمار المشترك،

• الاستثمار المملوك بالكامل للطرف الأجنبي.

ومن الواضح أن التقسيم السابق يرتبط بتوزيع ملكية الاستثمار الأجنبي، ومدى مشاركة القطاع المحلي في ملكيته، وبالتالي في إدارته.

تستند استراتيجيات تدويل الشركات على قرار يتعلق بكيفية دخول الأسواق الخارجية: شكل الدخول. أثر قرار من هذا القبيل قد لا يكون واضح مباشرة، لكنه من الأهمية بمكان لبقاء الشركة في السوق الخارجية. فالشركات المهتمة بالأسواق الأجنبية تواجه قرارا صعبا فيما يتعلق باختيار شكل الدخول (Ben Youssef, Hochino, 2003, pp 31-32).

ويعتمد الشكل الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر على طبيعة الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالدولة المضيفة، وكذلك تبعاً لخصائص وأهمية كل شكل من أشكاله سالفة الذكر. كما يعتمد على خصائص وتفضيلات الدول المضيفة.

1.2.1 الاستثمار المشترك

الاستثمار المشترك (Joint Venture) هو ظاهرة معقدة، ترتبط مع نظرية تنظيم الشركات بما في ذلك التكامل الأفقي والرأسي، عمليات الدمج والاستحواذ، نظرية المخاطر، الميزة النسبية والسياسات الحكومية تجاه المشاريع المشتركة (Al-Saadon, Das, 1996, p 346). ولقد تطورت الاستثمارات المشتركة والتحالفات الإستراتيجية بسرعة في عدد من القطاعات منذ نهاية عقد السبعينيات. وبصفة عامة كانت تفسر على أنها أنواع من المعاملات التي يقوم بها اثنين أو أكثر من الشركاء في حالات المعاملات الفورية في السوق أو الاندماج أو الاستحواذ (Ben Youssef, Hochino, 2003, p 32).

كما ينطوي الاستثمار المشترك للملكية في كيان أعمال على الخصائص التالية: (أ) تأسس الكيان عن طريق اتفاق تعاقدى حيث يساهم طرفين أو أكثر بالموارد لتنفيذ الأعمال. (ب) الأطراف لها سيطرة مشتركة على واحد أو أكثر من الأنشطة المضطلع بها وفقاً للشروط والترتيبات، وأياً من المستثمرين لا يكون في وضع يسمح له بالسيطرة على المشروع من جانب واحد. يمكن للاستثمار المشترك أن يأخذ أحد الأشكال التالية: (UNCTAD, 2011).

● سيطرة مشتركة على الكيان (Jointly controlled entity): ينضم مع اثنين أو أكثر من الشركات مما يؤدي إلى إنشاء مؤسسة ثالثة من أجل إجراء مشروع تجاري معين. إنها ليست علاقة مستمرة مثل الشراكة. يتم تأسيس كيان تحت السيطرة المشتركة في إطار اتفاق تعاقدى بموجبه يتفق الأطراف على المساهمة بموارد لتنفيذ الأعمال. لكلا الطرفين سيطرة على الأنشطة المضطلع بها وفقاً لشروط الاتفاق ولا يمكن لأي طرف السيطرة على المشروع المشترك،

● سيطرة مشتركة على الأصول (Jointly controlled assets): استخدام منسق لأجزاء من الشركات المستثمرة من أجل العمل على مشروع مشترك لا يشكل كياناً منفصلاً، والتي تعمل مع هيكل تنظيمي يتمتع بنوع من الحرية، أصول وخبرات كل شريك تبقى تحت السيطرة المباشرة لذلك الشريك،

● سيطرة مشتركة على العمليات (Jointly controlled operation): مساهمة الموارد من قبل المستثمرين لاستثمار مشترك الذي يدار من قبل أي واحد من المستثمرين أو من قبل فريق الإدارة المشتركة. في استثمار من هذا القبيل، اتفاقية الاستثمار المشترك تحدد شروط المشروع، ويمتلك كل مستثمر مصلحة غير مجزأة في أصول المشروع.

تبين الدراسات أن نسبة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر هو في شكل استثمار مشترك. على سبيل المثال: من بين الشركات متعددة الجنسيات التي مقرها الولايات المتحدة، فإن نسبة الاستثمار المشترك، بدلا من الشركات المملوكة بالكامل، ارتفعت من 48% في ما بين 1951-1955 إلى 75% في سنة 1985. وبين عامي 1981 و1983 نما عدد المشاريع المشتركة بنسبة 59%. وتقع الأنشطة الدولية للاستثمارات المشتركة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية، خصوصا مع عمليات التحرير في بلدان أوروبا الشرقية وغيرها (Al-Saadon, Das, 1996, p 347).

إن الاعتقاد السائد في الدول المضيفة هو أن صيغة المشاركة تجعلها قادرة على الحصول على احتياجاتها من الموارد التكنولوجية والخبرة الإدارية دون أن تتخلى عن السيطرة ولو جزئيا على المشاريع المقامة على أراضيها. أما الشركات متعددة الجنسيات، فيزداد إقبالها على صيغة المشاركة كلما قلت مزاياها التكنولوجية وأصبحت هذه المزايا عرضة للتهديد والانتشار، كما أن المشروعات المشتركة تعد أحد المداخل الحديثة لجمع المزايا التي تملكها الشركات المحلية وكذلك الشركات متعددة الجنسيات من دون أن تبدو هذه الأخيرة في صورة التعارض المباشر مع المصلحة الاجتماعية المحلية. (الزبيدي، 2008، ص ص 13-14).

ويعود سبب ظهور الاستثمار المشترك إلى موقف الدول المضيفة ولا سيما الدول النامية من الشركات متعددة الجنسيات، حيث وضعت العديد من قيود على ملكية المشروعات المقامة على أراضيها. إذ إن بعض الدول تحظر تماما قيام هذه الشركات بالنشاط داخل أراضيها، وتختلف هذه القيود من دولة إلى أخرى تبعا لسياسة البلد تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا بحد ذاته يدفع الشركات إلى القبول بأسلوب المشاركة في حالة عدم سماح تلك الدول بالتملك المطلق لمشروع الاستثمار، وهذا الأسلوب يحقق للشركة قدرا من التحكم والرقابة على أنشطتها، مع تحقيق قدر من الأرباح المقبولة إذا ما قورن بالاستثمار غير المشترك في حالة وجود مثل هذه القيود.

وتفضل الشركات متعددة الجنسيات الاستثمار المشترك للأسباب التالية: السبب الأول هو أن كل طرف لديه موارده الخاصة التي يفقدها الطرف الآخر. والسبب الثاني هو أن المشروع المشترك قد يعمل على توسيع وتنوع المنتجات من خلال توسيع خطوط الإنتاج وتحقيق وفورات الحجم. السبب الثالث هو أن يتم تقاسم التكاليف العالية من البحث والتطوير مع شركات أخرى، لذلك، سيتم تخفيض المخاطر وخفض أعباء الشركة (Leung, 1998, p 324).

2.2.1 الاستثمار المملوك بالكامل للطرف الأجنبي

على الرغم من أن هناك أنواع مختلفة من طرق دخول الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي (Wholly-Owned) هي إستراتيجية التوسع الدولي المشهورة للشركات متعددة الجنسيات (Byung, 2012, p 547). وتتمثل هذه المشروعات في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.

ويتوفر للشركات متعددة الجنسيات عند إنشاء استثمار أجنبي مملوك بالكامل، نوعان مختلفان من الخيارات. يمكنهم إما بدء مشاريع جديدة (Greenfield Investments)، أو الاستحواذ على الشركات المحلية القائمة (Acquire) للتوسع في الدول الأجنبية. إن اختيار الاستحواذ مقابل إنشاء مشاريع جديدة، يعتمد في جزء منه على قدرات المستثمرين التنافسية فضلا عن حواجز الدخول التي يواجهونها في الدول المضيفة (Chen, Zeng, 2004, pp 123-124). المشاريع الجديدة هي عبارة عن شركات أجنبية تابعة بنيت حديثا في بلد آخر، بحيث يكون لدى الشركة الأم فيها ملكية كاملة وتستخدم مواردها الخاصة. في المقابل، فإن الاندماج هو استثمار يتم من خلال شراء كامل الأسهم من شركة أنشئت سابقا في البلد المضيف.

كما رأينا، يمكن للشركات متعددة الجنسيات إما إقامة مشاريع خاصة جديدة، أو شراء الشركات المحلية القائمة للتوسع في الأسواق الخارجية. ويشير Park و Hennart سنة 1993، إلى أن قرار إنشاء أو اكتساب الشركات التابعة يتحدد في في جزء منه بالقدرات التنافسية للشركة الأجنبية. إن الاستثمارات الجديدة توفر في الوقت نفسه للشركات متعددة الجنسيات على حد سواء جانبيين إيجابيين وسلبيين. فالاستثمارات الجديدة توفر السيطرة على التكاليف، ذلك لأن المستثمرين الأجانب لا يحتاجون إلى دمج الثقافات المختلفة للشركات (داخل المنظمات)، التوجهات الإستراتيجية والأهداف التنظيمية. مع ذلك، غالبا ما تواجه الشركات متعددة

الجنسيات ارتفاع مخاطر الاستثمار والتزامات عالية من الموارد عندما يكون لديهم المسؤولية الوحيدة عن إدارة العملية. هذا العيب مستمد من نقص المعرفة بالبيئة المحلية وغيرها من المعلومات. للتغلب على هذه العيوب، ينبغي أن تمتلك الشركات متعددة الجنسيات بعض الأصول بعينها مثل المعرفة الفريدة والتكنولوجيا التي يمكن استغلالها في الأسواق الخارجية بتكلفة منخفضة. بعبارة أخرى، فإن هذا التفسير يعني أن الاستثمارات الجديدة هي أداة ممتازة للشركات متعددة الجنسيات لاستغلال تكنولوجيتها في الخارج (Byung, 2012, p 548). فالمستثمر الأجنبي يقوم بتحويل قدرات الشركة الخاصة لهذه الوحدة الجديدة، والتي تعمل بعد ذلك جنبا إلى جنب مع الموارد المحلية التي تعاقدت معها في السوق المضيف لتكوين مزايا تنافسية (López-Duarte, García-Canal, 2002, p 153).

في المقابل، فإن عمليات الاستحواذ تختلف عن الاستثمارات الجديدة في جانبين. فخلافا للاستثمارات الجديدة، تشير عدة دراسات مثل دراسة Nitsch et al سنة 1996، بأن المنافع والتكاليف من الاندماج الدولي سوف يعتمد على كفاءة التكامل في مرحلة ما بعد الاندماج. وهذه مشكلة لا مفر منها في نشاط الاستحواذ، والمتمثلة في شراء الشركات متعددة الجنسيات لشركات قائمة مع ثقافة مختلفة، توجه استراتيجي وأهداف تنظيمية مختلفة. في هذا الصدد، تشير الدراسة على وجه التحديد إلى أن الوجهة النهائية لمعظم عمليات الاستحواذ هي الفشل، وذلك بسبب مشاكل الاستحواذ. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فغالبا ما تعتبر عمليات الاستحواذ كوصفه إستراتيجية للتوسع الدولي في الحالة التي تكون فيها الشركات الأجنبية لا تملك الموارد الموجودة الكافية للانتشار في سوق جديدة (Byung, 2012, p 548). من خلال الحصول على حقوق الملكية الكاملة لشركة أنشئت سابقا، يمكن للشركات متعددة الجنسيات الحصول على حقوق استخدام حزمة كاملة من الأصول للشركة المشتراة، وبعد ذلك توحد هذه الأصول (عادة المعرفة والتكنولوجيا) مع قدرات الشركة الخاصة بها (López-Duarte, García-Canal, 2002, p 154).

2. الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر وواقعه في الجزائر

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مركز اهتمام مختلف الفاعلين في رسم سياسات التنمية الوطنية، وذلك لأهميته الكبيرة في تغيير مسار العلاقات الاقتصادية، وتحقيق

التتمية. وسوف نبرز في هذا المحور الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر وكذا واقعه في الجزائر من خلال إبراز حجمه، مصادر تدفقاته وتوزيعه القطاعي للفترة 2000-2015.

1.2 الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن عملية تشجيع الاستثمار في الجزائر بدأت بالتحفيز المخفف من خلال القوانين الصادرة مباشرة بعد الاستقلال. وتم تعديل هذه القوانين استجابة للظروف الاقتصادية الداخلية والمتطلبات الدولية، ثم إلى التحرير بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 (مادته 183).

1.1.2 قانون النقد والقرض 90-10

قانون النقد والقرض هو قانون خاص بالنقد والقرض وليس خاص بالاستثمار، وإنما له علاقة وطيدة بالاستثمارات، حيث جاء الفصل السادس فيه تحت عنوان تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال (قانون رقم 90-10، 1990). وحدد هذا القانون بوضوح العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج، وجسد بذلك ولأول مرة شعار الباب المفتوح أمام الاستثمار.

2.1.2 المرسوم التشريعي رقم 93-12

لقد قام المشرع الجزائري بإصدار المرسوم رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، يتعلق بترقية الاستثمار، الذي ألغى صراحة كل القوانين الصادرة في نفس الموضوع والقوانين المخالفة له وذلك ما نصت عليه المادة 49 (مرسوم تشريعي رقم 93-12، 1993).

ولقد أراد المشرع من خلال هذا المرسوم مساندة الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت منذ سنة 1988. بإنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية، كما يهدف إلى تحرير الاقتصاد الوطني.

وبالتالي الانتقال من سياسة مناهضة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فتح الباب على مصراعيه للرأس المال الخاص الوطني والأجنبي (عليوش قريوع، 1999، ص 16).

وجاء هذا القانون بمجموعة من الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي والوطني على حد سواء، والتي هدفت في مجملها إلى تشجيع الاستثمار من خلال منح عدة إعفاءات في الضرائب وإعفاءات في مختلف الرسوم. كما تضمن تكفل الدولة كلياً أو جزئياً بالنفقات المترتبة على أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنشاء الاستثمار،

3.1.2 الأمر رقم 03-01

يندرج الأمر رقم 03-01 الصادر في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار في الجزائر في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر، وهو يمثل مع الأمر رقم

04-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصوصتها، إلى جانب نصوص قانونية أخرى ذات طابع تشريعي وتنظيمي الإطار القانوني الذي يحكم الاستثمار في الجزائر، ولقد جاء هذا القانون الذي ألغى قانون 93-12 بمجموعة من الأحكام أهمها: (أمر رقم 03-01، 2001)

- زيادة على الاستثمارات المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات،
- أضاف هذا القانون في مادته الأولى الاستثمارات التي تنجز في إطار الامتياز و/أو الرخص،
- تقليص آجال الرد على المشاريع الاستثمارية المقدمة للوكالة من 60 يوم إلى 30 يوم،
- تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات،
- ضمان التحويل الحر لرأس المال ولعائداته،
- منح مجموعة من المزايا للمستثمرين الوطنيين والأجانب.

4.1.2 الأمر رقم 06-08

لقد جاء صدور الأمر الرئاسي رقم 06-08 الصادر في 15 جويلية 2006 المعدل والمتمم للأمر 03-01 والمتعلق بتطوير الاستثمار، في ذات التوجه الذي سارت عليه الجزائر في توفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا بإعطاء العديد من المزايا للمستثمرين. وذلك بهدف توفير المناخ الملائم للاستثمار في الجزائر عن طريق بعض التعديلات التي تدخل في صالح تحسين مناخ الاستثمار (أمر رقم 06-08، 2006).

5.1.2 قانون المالية التكميلي لسنة 2009

لعل أبرز التعديلات التي جاءت على قانون ترقية الاستثمار لسنة 2001، هو التعديل الذي حملة قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والذي أخضع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في الجزائر لقاعدة 49-51 لصالح الطرف الجزائري. هذا التعديل جاء في المادة 58 حيث نصت على أنه "لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي. ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدد من الشركاء." (أمر رقم 09-01، 2009).

وقد وردت العديد من التعديلات على قانون ترقية الاستثمار في قوانين المالية أو القوانين التكميلية لها، حيث حاولت كلها إعطاء المزيد من المزايا للمستثمر الوطني والأجنبي، وخصوصا للمستثمرين في القطاع الصناعي. فعلى سبيل المثال، أقرت المادة 75 من قانون

أثر قاعدة 51-49 على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2015

المالية لسنة 2015، إعفاء مؤقت من الضريبة على أرباح الشركات، لمدة 5 سنوات للاستثمارات المنجزة ضمن النشاطات التابعة للفروع الصناعية (قانون رقم 14-10، 2014).

2.2 حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يظهر لنا الجدول رقم (1) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة (2000-2015).

جدول رقم (1): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2000-2015

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل (مليون دولار)	معدل النمو السنوي
2000	280,1	-3,94
2001	1107,9	295,5
2002	1065	-3,87
2003	638	-40,1
2004	882	38,24
2005	1145	29,82
2006	1887,6	64,86
2007	1742,9	-7,67
2008	2632,1	51,02
2009	2746,4	4,343
2010	2301	-16,2
2011	2581	12,17
2012	1499	-41,9
2013	1691	12,81
2014	1488	-12,00
2015	-587	-139,44

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: unctadstat.unctad.org/EN/Index.html

ظهر لنا البيانات الواردة في الجدول رقم (1)، تحسن في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليها، مقارنة بسنوات التسعينيات التي شهدت عزوف المستثمرين الأجانب بسبب الأوضاع السياسية التي شهدتها. حيث شهدت سنة 2001 تدفقات بقيمة 1108 مليون دولار، أي بزيادة قدرها 295% عن قيمته في سنة 2000. كذلك سجلت سنة 2002 تدفقات بقيمة 1062 مليون دولار، أي بانخفاض قدره 3.87% عن قيمته سنة 2001. أما سنة 2003، فسجلت العودة إلى انخفاض هذه التدفقات ولكن بنسبة معتبرة تقدر بـ 40% مقارنة بقيمتها سنة 2002، لتعود للارتفاع بداية من سنة 2004، لتسجل أعلى قيمة سنة 2009 بتدفقات قدرها 2746.4 مليون دولار. وبالرغم من انخفاض قيمة التدفقات بعد سنة 2011، إلا أن مستوياتها تبقى مقبولة مقارنة بالمستويات التي شهدتها هذه التدفقات قبل سنة 2004. أما فيما يتعلق

بقيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل سنة 2015 والمقدر بـ 587 مليون دولار، فهذه القيمة ناتجة عن تسديد الجزائر لقيمة شراء 51% من حصة متعامل الهاتف النقال جيزي.

3.2 مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر

تكشف بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2015 عن تنوع وتعدد مصادر المشروعات الاستثمارية الأجنبية المنجزة، حيث تشارك دول كثيرة بالاستثمار في الجزائر، والجدول رقم (2) يوضح التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (2): توزيع مشروعات الاستثمار الأجنبي في الجزائر للفترة 2002-2015 تبعا

الوحدة: مليون دينار

نبلدها الأصل

البلد	العدد	%	المبالغ	%	مناصب الشغل	%
أوروبا	377	55.76	898192	36.34	76709	59,35
بما فيها الاتحاد الأوروبي	274	40.53	563346	22,79	39939	30,9
آسيا	68	10.06	119506	4,835	8607	6,659
أمريكا	16	20.86	65636	2,656	3346	2,589
الدول العربية	200	29.59	1267592	51,28	37842	29,28
إفريقيا	1	0.15	27799	1,125	400	0,309
أستراليا	1	0.15	2974	0,12	264	0,204
متعدد الجنسيات	13	1.92	89992	3,641	2086	1,614
المجموع	676		2471691		129254	

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2015، الموقع:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>

تظهر لنا البيانات الواردة في الجدول رقم (2)، أن الدول الأوروبية تأتي في صدارة المستثمرين الأجانب في الجزائر خلال الفترة 2002-2015، وذلك من حيث عدد المشاريع المقدر بـ 676 مشروع، وهو ما يمثل 55.76% من إجمالي عدد المشاريع، تليها الدول العربية بـ 200 مشروع، وهو ما يقدر بـ 29.56% من عدد المشاريع. أما من ناحية القيمة، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من الدول العربية يأتي في الصدارة بقيمة إجمالية تبلغ 1267592 مليون دينار، تليها في ذلك الدول الأوروبية باستثمارات تقدر بـ

898192 مليون. هذه البيانات تؤكد على أن الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر يأتي أساسا من الدول العربية والأوروبية.

وفيما يتعلق بمناصب الشغل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر فتقدر بـ 129254 منصب شغل خلال الفترة 2002-2015، حيث وفرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من الدول الأوروبية جل هذه المناصب وذلك بنسبة تقدر بـ 59.35%. تليها الدول العربية بـ 37342 منصب شغل، أما باقي دول العالم فلقد وفرت 15203 منصب شغل.

4.2 التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ويوضح الجدول رقم (3) التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2015.

الجدول (3): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على أوجه قطاعات النشاط الاقتصادي في

الجزائر للفترة 2002-2014		الوحدة: مليون دينار	
القطاعات	العدد	%	المبالغ
الزراعة	10	1.84	3117
البناء	121	17.90	98996
الصناعة	386	57.10	1681400
الصحة	6	0.89	13573
النقل	21	3.11	13172
السياحة	11	1.63	420675
الخدمات	120	17.75	151335
الاتصالات	1	0.15	89441
المجموع	676		2471691
			129254

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار، الموقع:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>

يتوزع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على مجموع قطاعات الاقتصاد الوطني، حسب ما يظهره الجدول رقم (3)، حيث يحتل كلا من قطاعي الصناعة والخدمات مكان الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك لكون هذين القطاعين هما أكثر مردودية وفائدة وتهيئة لجلب الاستثمارات الأجنبية من غيرهما. فالقطاع الصناعي يضم المحروقات التي تعد أهم مجال من مجالات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال البحث والتتقيب والاستغلال.

ويرجع تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي لأنه يضم قطاع المحروقات أساساً، الذي يعد أهم مجال للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ولا يزال هذا القطاع يجذب إليه العديد من الشركات الأجنبية في مجالات البحث والتنقيب والاستخراج... الخ، خاصة منها الشركات التي غادرت السوق الوطنية على إثر تأميم القطاع سنة 1971، ولم ترجع إلى الجزائر إلا بداية من منتصف التسعينات، مثل شركة ELF، REPSOL، CEPSA، BP و SHELL... الخ. كذلك يضم القطاع الصناعي المشاريع المتعلقة بتحلية مياه البحر، حيث يعرف هذا القطاع حضور قوي للشركات الإسبانية على غرار مجمع Consortium Geida، والمجمع Enima Aqualia. (Benachenhou, 2006, pp 70-76).

3. دراسة قياسية لأثر قاعدة 49-51 على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر

سنقوم عن طريق هذه الدراسة بإعداد نموذج قياسي لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2000-2015، وهذا بهدف إبراز الدور الذي لعبته قاعدة 49-51 على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها،

1.3 إعداد النموذج

لتحديد أثر قاعدة 49-51 على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر نستخدم على النموذج الممثل بمعادلة الانحدار الخطية التالية:

$$FDI_t = \beta_0 + \beta_1 RUL_t + \beta_2 X_t + \mu_t$$

بحيث:

FDI: التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل،

RUL: متغير وهمي يمثل قاعدة 49-51 يساوي 0 قبل تطبيق القاعدة 49-51 سنة 2010، ويساوي 1 بعد تطبيقها،

X: مجموعة من المتغيرات المراقبة والتي تشمل (GDP: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، INF: معدل التضخم، OER: سعر الصرف الرسمي للدولار مقابل الدينار الجزائري متوسط الفترة، TOR: إجمالي الاحتياطات من النقد الأجنبي).

لغرض تقدير معاملات النموذج تم جمع البيانات المتعلقة بكل المتغيرات التي تضمنها نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2000-2015 من مصدرين يبرزهما الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4): مصادر البيانات المعتمدة

الرمز	المتغير	المصدر
RUL	متغير قاعدة 51-49	قاعدة بيانات البنك الدولي
GDP	متغير إجمالي الناتج المحلي	World Development Indicator 2016
INF	متغير معدل التضخم	
OER	متغير سعر الصرف الرسمي	
TOR	متغير إجمالي الاحتياطات	
FDI	متغير الاستثمار الأجنبي المباشر	
		قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTADstat

أما بيانات سنة 2015 الغير متوفرة في التقارير المعروضة في الجدول رقم (18-4) فقد تم جمعها من مصادر قطرية مختلفة.

2.3 دراسة وصفية

تظهر لنا البيانات الواردة في الجدول رقم (5) بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة. حيث تظهر البيانات أن إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر للفترة 2000-2015 هو 23.133 مليار دولار، بمتوسط سنوي قدره 1.445 مليار دولار. كذلك تظهر البيانات التطور الكبير في إجمالي الناتج المحلي للجزائر الذي قفز من أدنى قيمة له وهي 54.744 مليار دولار ليلبغ 213.518 مليار دولار، وترجع هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع سعر المحروقات بداية الألفية الجديدة الذي سمح للجزائر بالشروع في تطبيق عدة مشاريع للإنعاش الاقتصادي التي كان لها الأثر البارز في زيادة قيمة هذا الناتج. أما بالنسبة لمعدل التضخم فقد عرف استقرار نوع ما طيلة فترة الدراسة حيث بلغ متوسط قيمته 3.779، وفيما يتعلق بسعر الصرف الرسمي فقد شهد تراجع كبير للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، حيث انتقل سعر الصرف من أدنى قيمة وهي 74.822 ليلبغ 100.691. احتياطات الصرف كذلك قفزت قيمتها من 13.556 مليار دولار لتبلغ أقصى قيمة لها وهي 201.436 مليار دولار وترجع هذه القفزة كما ذكرنا سابقا لارتفاع أسعار المحروقات.

الجدول رقم (5): إحصاءات وصفية لعينة الدراسة

EViews - [Group: UNTITLED Workfile: FDI\Annual]												
File Edit Object View Proc Quick Options Window Help												
View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Sample	Sheet	Stats	Spec			
				FDI		GDP		INF		OER		TOR
Mean				1445.847		133.9517		3.779174		76.22229		112.4432
Median				1503.077		136.0941		3.937422		74.82289		131.5355
Maximum				2753.755		213.5185		8.894585		100.6914		201.4366
Minimum				-587.3144		54.74471		0.339163		64.58280		13.55611
Std. Dev.				905.4320		58.73363		1.992438		7.719341		70.94395
Skewness				-0.435545		-0.045396		0.632693		1.896451		-0.136457
Kurtosis				2.819661		1.596947		4.112897		7.622027		1.409160
Jarque-Bera				0.527546		1.317868		1.893160		23.83283		1.736837
Probability				0.768148		0.517403		0.388066		0.000007		0.419615
Sum				23133.55		2143.227		60.46679		1219.557		1799.091
Sum Sq. Dev.				12297106		51744.60		59.54712		893.8235		75495.67
Observations				16		16		16		16		16

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

ويظهر الجدول رقم (6) الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (6): الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة

EViews - [Group: UNTITLED Workfile: FDI\Annual]														
File Edit Object View Proc Quick Options Window Help														
View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Sample	Sheet	Stats	Spec					
Correlation Matrix														
				FDI		RUL		GDP		INF		OER		TOR
FDI				1.000000		0.046862		0.423843		0.264193		-0.708663		0.491129
RUL				0.046862		1.000000		0.809572		0.375380		0.486483		0.800896
GDP				0.423843		0.809572		1.000000		0.503778		0.114372		0.978668
INF				0.264193		0.375380		0.503778		1.000000		0.052269		0.563543
OER				-0.708663		0.486483		0.114372		0.052269		1.000000		0.104297
TOR				0.491129		0.800896		0.978668		0.563543		0.104297		1.000000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

توضح لنا البيانات الواردة في الجدول رقم (6) أنه لا يوجد ارتباط بين متغير قاعدة 51-49 والاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للجزائر للفترة 2000-2015، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.046 وهي غير معنوية إحصائياً. بينما يوجد ارتباط خطي موجب ومعنوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الاحتياط، بينما هناك ارتباط خطي سالب ومعنوي بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف.

2.3 تقدير وتقييم النموذج

لقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS بالاعتماد على البرمجية الإحصائية Eviews لتقدير معلمات النموذج المقترح لقياس أثر قاعدة 54-49 على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر للفترة 2000-2015. نتائج التقدير عرضها في الجدول رقم (7).

جدول رقم (7): نتائج تقدير نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

EViews - [Equation: UNTITLED Workfile: FDI\Annual]				
File Edit Object View Proc Quick Options Window Help				
View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids				
Dependent Variable: FDI				
Method: Least Squares				
Date: 23/12/16 Time: 14:00				
Sample: 2000 2015				
Included observations: 16				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7848.537	1455.761	5.391363	0.0003
RUL	-192.8735	450.5412	-0.428093	0.6777
GDP	-18.67786	8.417526	-2.218925	0.0508
INF	-55.36393	61.21057	-0.904483	0.3870
OER	-83.34758	17.12512	-4.866977	0.0007
TOR	24.31220	7.271754	3.343375	0.0074
R-squared	0.888439	Mean dependent var	1445.847	
Adjusted R-squared	0.832658	S.D. dependent var	905.4320	
S.E. of regression	370.3893	Akaike info criterion	14.94698	
Sum squared resid	1371882.	Schwarz criterion	15.23670	
Log likelihood	-113.5759	F-statistic	15.92735	
Durbin-Watson stat	2.336958	Prob(F-statistic)	0.000175	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews

تظهر لنا نتائج تقدير نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر المعروضة في الجدول رقم (7)، عدم معنوية المتغير المعتمد لقياس قاعدة 51-49 (RUL)، حيث أن مستوى معنوية الاختبار يقدر بـ 0.6777 وهو أكبر من القيمة الحرجة 0.05. لهذا فنتائج هذا النموذج تؤكد أن قاعدة 51-49 لم يكن لها أي تأثير معنوي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة 2000-2015.

وفيما يتعلق بالمتغيرات المراقبة المعتمدة في هذا النموذج، فقد جاءت قيم معاملات متغيري كل من سعر الصرف (OER) وإجمالي الاحتياطات (TOR) معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية قدره 5%، بينما متغيري كل من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومعدل

التضخم (INF) فهي غير معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فهي لا تفسر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للجزائر خلال فترة الدراسة. أما فيما يخص المعنوية الكلية للنموذج، فأحصائية فيشر تقدر بـ 15.9273 وهي معنوية عند مستوى معنوية قدره 1%، حيث أن مستوية معنوية هذا الاختبار يقدر بـ 0.001 وهي أقل من القيمة الحرجة 0.01. وهذا ما يدل على سلامة الشكل الرياضي المختار للنموذج. ويقدر معامل التحديد بـ 0.8884، أي أن المتغيرات المعتمدة تفسر ما مقداره 88.84% من التغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2000-2015.

خاتمة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أهم وسيلة لتمويل التنمية في الدول النامية، من خلال توفيره لرأس المال والمهارات التكنولوجية والإدارية التي يمكن أن تستفيد منها. لهذا، جاءت دراستنا هذه للكشف عن الغموض الذي تميز بالعديد من التجاذب بين مختلف الفاعلين في الساحة الاقتصادية الجزائرية، حول جدوى اعتماد قاعدة 49-51 وبالتالي تفضيل شكل الاستثمار المشترك على الاستثمار المملوك بالكامل للطرف الأجنبي، حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر عن الأشكال الأخرى لتدفقات رؤوس الأموال الدولية، بعدة مزايا جعلته يلقى قبولا لدى مختلف دول العالم، التي أصبحت في تسابق محموم لزيادة حجم تدفقاته إليها من خلال تهيئة أفضل مناخ لاستقطابه،
- يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكلين رئيسيين للدخول إلى الدول النامية: الاستثمار المشترك والاستثمار المملوك بالكامل للطرف الأجنبي، حيث يعتمد قرار المستثمر الأجنبي في اختياره لأحد الشكلين إلى طبيعة الشركات المستثمرة وإلى خصائص وتفضيلات الدول المضيفة،
- عملت الجزائر منذ بداية تسعينيات القرن الماضي على تحسين مناخ الاستثمار فيها، غير أن الواقع يظهر بقاء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها دون المستوى المطلوب، على الرغم من التحسن الطفيف في هذه التدفقات،
- بينت الدراسة من خلال النموذج المقترح لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة 2000-2015، عدم وجود أي تأثير لقاعدة 49-51 على تدفقات الاستثمار

الأجنبي المباشر الداخل إليها. لهذا، فإن هذه الدراسة تدعم وجهة نظر السلطات الجزائرية التي لا ترى في هذه القاعدة عامل تثبيط لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر.

المراجع

باللغة العربية:

- الزبيدي ناجي محمد، فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في إنماء المناطق الحرة، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، العراق، 2008.
- أمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 غشت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، مؤرخة في 22 غشت 2001.
- أمر رقم 06-08، مؤرخ في 15 يوليو 2006، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، المؤرخة في 19 يوليو 2006.
- أمر رقم 09-01، مؤرخ في 22 يوليو 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، المؤرخة في 26 يوليو 2010.
- عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- قانون رقم 14-10، مؤرخ في 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، المؤرخة في 31 ديسمبر 2014.
- قانون رقم 90-10 مؤرخ في 14 أبريل 1990، يتعلق بالبنك والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 16، الصادرة بتاريخ 18 أبريل 1990.
- مرسوم تشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 05 أكتوبر 1993، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 64، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993.

باللغة الأجنبية:

- Al-Saadon Yousef, Das Satya P., Host-country policy, transfer pricing and ownership distribution in international joint ventures: A theoretical analysis, International Journal of Industrial Organization, 14, 1996.
- Benachenhou Abdellatif, Les nouveaux investisseurs en Algérie, Alpha Design, Algérie, 2006.
- Ben Youssef Kais, Hoshino Yasuo, The choice between joint venture and wholly owned subsidiaries: The case of Japanese direct investment in Europe, Japanese Journal of Administrative science, Vol 17, N° 1, 2003.
- Chen Shih-Fen S., Zeng Ming, Japanese investors' choice of acquisitions vs. startups in the us: The role of reputation barriers and advertising outlays, International Journal of Research in Marketing, N° 21, 2004.
- Hymer Stephen H., The international operations of national firm, A study of direct foreign investment, Thesis of doctor, McGill University, Canada, 1960.

- IMF, Balance of payments and international investment position manual, Sixth Edition, 2009.
- Kindleberger Charles P., Les Investissement des Etats-Unis dans le monde, Calmann-lévy, France, 1971.
- Kojima Kiyoshi, Direct foreign investment, Billing and Sons Ltd, Guildfed, London, 1982.
- Leung W. F., A model of coexistence of international joint ventures and foreign wholly-owned subsidiaries, Japan and the Economy, 10, 1998.
- Byung I. Park, What changes the rules of the game in wholly-owned subsidiaries? determinants of knowledge acquisition from parent firms, International Business Review, N° 21, 2012.
- López-Duarte Cristina, García-Canal Esteban, The effect of firm and host country characteristics on the choice of entry mode: empirical evidence from Spanish firms, Journal of Management and Governance, N° 6, 2002.
- UNCTAD, The division on investment and enterprise, Site: unctad.org/en/Pages/DIAE/Investment%20and%20Enterprise/Joint-Venture.aspx
- UNCTAD, World Investment Report, Transnational corporation, agricultural production and development, New York and Geneva, 2009.
- WTO, Trade and foreign direct investment, Press Release N°57, 1996, site: www.wto.org/english/news_e/pres96_e/pr057_e.htm